

ماهر الشريف\*

## إشكاليات البحث في تاريخ فلسطين الحديث\*\*

في نطاق الدراسات والأبحاث العلمية، التي تناولت تاريخ العرب الحديث في المرحلة العثمانية، بات حقل التاريخ الفلسطيني يحتل مكانة لا يستهان بها، ويحظى باهتمام متزايد من الباحثين. وتهدف هذه المداخلة إلى عرض حالة البحث في تاريخ فلسطين الحديث، في العقود الثلاثة الأخيرة، من زاوية بعض الإشكاليات التي واجهها، والتي لا تزال ماثلة أمامه. لكن قبل التوقف عند هذه الإشكاليات، أود أن أتطرق سريعاً إلى تطور البحث في تاريخ فلسطين في المرحلة العثمانية، عامة، وأن ألقى الضوء على مصادر البحث في تاريخ فلسطين الحديث، التي اغتنت وتنوعت كثيراً في الآونة الأخيرة. فقد كان العدد الأكبر من الدراسات والأبحاث، التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين، ركز على القرن التاسع عشر، وخصوصاً على النصف الثاني منه. كما صدر في ذلك العقد عدد من الدراسات والأبحاث، ولا سيما في حقل التاريخ السياسي، تمحور حول العقدين الأول والثاني من القرن العشرين. وربما يكون محمد عدنان البخيت، في دراسته المعنونة "حيفا في العهد العثماني الأول: دراسة في أحوال عمران الساحل الشامي" (المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ص ٢٩٩ - ٣٢٢). أول من دعا، ومنذ سنة ١٩٧٨، إلى دراسة القرن الثامن عشر من مختلف جوانبه، وذلك لفهم حركة الإصلاح والتجديد قبل أن تهب رياح الحضارة الأوروبية على المجتمع الشامي الإسلامي، لتتركه على مفترق الطرق. "غير أنه كان لا بد من انتظار النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين كي يكون في الإمكان الاطلاع على بعض الأبحاث الجادة التي عالجت تاريخ فلسطين في ذلك القرن، أو انطلقت منه. أمّا القرنان السادس عشر والسابع عشر، فقد صدر في شأنهما، باللغة الإنكليزية كما يبدو، عدد من الدراسات التي أعدها كتاب إسرائيليون في المقام الأول، والتي لم تتح لي، للأسف، فرصة الاطلاع عليها؛ أمّا الدراسة الوحيدة باللغة العربية، التي اطلعت عليها، فقد كانت تلك

(\*) مفكر فلسطيني مقيم بدمشق.

(\*\*) ألقى هذا النص في الندوة الدولية، التي نظمها المعهد الفرنسي للشرق الأوسط والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ما بين ٢٨ أيار/مايو و٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، في كل من بيروت ودمشق، بعنوان: "أبحاث جديدة لتاريخ بلاد الشام في العهد العثماني، ١٥١٧ - ١٩١٨"، وذلك تكريماً للأستاذ والمؤرخ السوري المعروف عبد الكريم رافق.

التي نشرها الأستاذ عبد الكريم رافق، في القسم الثاني من "الموسوعة الفلسطينية" (الدراسات الخاصة، المجلد الثاني، بيروت ١٩٩٠، ص ٦٩٥ - ٨٤٨)، بعنوان "فلسطين في عهد العثمانيين (١): من مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي إلى مطلع القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي [١٥١٦ - ١٨٠٠]"، وهي دراسة استند مؤلفها في الأساس، في دراسته للعهد العثماني الأول، إلى كتب الرحالة الأوروبيين والعرب. ومهما يكن الأمر، فإنه يمكن القول إن تاريخ فلسطين في تلك المرحلة لا يزال، بصورة عامة، في انتظار من يهتم به ويركز بحثه وتنقيبه عليه؛ وهي مهمة قد لا تكون باليسيرة في ظل صعوبة إيجاد المصادر المتنوعة اللازمة لدراسته.

أمّا بخصوص المصادر المعتمدة في دراسة تاريخ فلسطين الحديث في إبان المرحلة العثمانية، فقد لوحظ، في العقود الثلاثة الأخيرة، بروز توجه ثابت بين الباحثين نحو الرجوع إلى المصادر الأولية والاعتماد عليها، إذ شهدنا ميلاً متعاضماً إلى الرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية المتوفرة (يُعتقد أن السجلات العائدة إلى بعض المدن الفلسطينية الصغيرة قد فقدت)، التي استند إليها، على سبيل المثال، عبد الكريم رافق في دراسته عن غزة، ومحمد عدنان البخيت في دراسته عن حيفا، وبهجت حسين صبري في دراسته عن القدس، وبشارة دومانى، ومن قبله أكرم الراميني، في دراستيهما عن نابلس. وقد يكون عبد العزيز محمد عوض، في بحثه عن متصرفية القدس، من أوائل الباحثين الذين لجأوا إلى الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في إستنبول، كما لجأ باحثون آخرون إلى دفاتر الأراضي وإحصاءات السكان العثمانية، بالإضافة إلى الكتب السنوية العثمانية. وإذا كان عادل مناع قد أبرز، في كتابيه عن أعلام فلسطين وعن تاريخها الحديث في أواخر العهد العثماني، أهمية الأوراق العائلية الخاصة بصفتها مصدراً أولياً رئيسياً، فإن سليم تماري، برجوعه إلى مذكرات كل من عمر الصالح البرغوثي وخليل السكاكيني وواصف جوهريّة، أظهر، من جهته، الحاجة إلى الاستناد إلى هذا النوع من المصادر. أمّا وليد الخالدي، ومن بعده عصام نصّار، فقد سلط الضوء على مصدر جديد، وفريد، لدراسة هذه المرحلة، وهو الصور. وكان ألكسندر شولش سابقاً إلى الرجوع إلى تقارير القناصل وسجلات وزارات خارجية الدول الأوروبية. وبالإضافة إلى هذه المصادر كلها، تكشفت، خلال هذه الأعوام، أهمية المعلومات المستقاة من المشاهدات العينية، والتي تضمنتها مذكرات الرحالة وكتبهم؛ وهو ما أبرزه بوضوح كل من بدرو مارتينيث مونتاث وم. ريجنيكوف وإ. سميليانسكايا.

## إشكاليات البحث: من أين نبدأ؟

أنتقل الآن إلى الإشكاليات التي لا تزال ماثلة أمام الباحثين، وسأتناول بالتحديد ثلاثاً منها، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، وأولها هي الإشكالية التي يحتويها سؤال: من أين تبدأ دراسة تاريخ فلسطين الحديث؟ بينما الثانية تتعلق بإشكالية التواصل والانقطاع في تاريخ فلسطين في العهد العثماني المتأخر، وهي الإشكالية التي تنطوي على سؤال التقليد والتحديث، في حين أن الثالثة تتمحور حول موضوع الهوية وتبلور الوعي الوطني الحديث، وهي إشكالية ينبع تعقيدها من حقيقة أن فلسطين لم تكن تشكل، طوال العصر العثماني، وحدة سياسية وإدارية قائمة بذاتها. إن إجابات الباحثين المعنيين عن سؤال: من أين يبدأ تاريخ فلسطين الحديث؟ قد تباينت فيما بينها إلى حد كبير، وهذا ما تكشفه الشواهد التالية:

كان ألكسندر شولش، في كتابه "تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ - ١٨٨٢: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي" (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨)، قد رأى في الفترة الواقعة ما بين سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٨٢ فترة تحولات حاسمة في تاريخ فلسطين، على الصعيدين الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي - الإداري، ساهمت مساهمة بارزة في وضع أسس فلسطين "الحديثة". صحيح أنه انطلق من حملة نابليون بونابرت، إلا أنه لم يربطها سوى حدث عابر لم يكد يترك وراءه، بالنسبة إلى فلسطين، أي أثر؛ أما فترة الحكم المصري، وعلى الرغم من أنها شكلت، في تقديره، مرحلة جديدة، فإن أهميتها انحصرت، كما رأى، في تطويرين ثانويين استتبعهما وهما: فتح البلاد أمام التغلغل الأوروبي في نهاية الثلاثينات، وسياسة الإصلاح العثمانية، المنافسة لسياسة الإصلاح المصرية، بعد استرداد العثمانيين لفلسطين. والواقع أن توجه شولش إلى إغارة أهمية خاصة للفترة الواقعة بين سنة ١٨٥٦، التي شهدت نهاية حرب القرم وقيام الحكم العثماني بإقرار بيان إصلاحي جديد أكثر فاعلية من بيان سنة ١٨٢٩، وبين سنة ١٨٨٢، التي شهدت بداية الهجرة اليهودية، قد عكس نفسه على دراسات عدد من الباحثين، ومنهم نبيل بدران وجاك قبنجي وأسعد أتات وماهر الشريف وتمام غوجانسكي، الذين انطلقوا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكونه عرف، كما قدروا، بروز دينامية وعلاقات وممارسات اجتماعية جديدة، نجمت عن إصلاحات الحكم العثماني، وعن تسارع تغلغل رأس المال الأوروبي.

أما عادل منّاع، الذي كان، في كتابه الأول "أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ - ١٩١٨)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، قد اختار مطلع القرن التاسع عشر باعتباره، كما قدر، نقطة انطلاق عدد من

التحولات الجذرية التي شهدتها فلسطين، لا على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية فحسب بل أيضاً على مستوى أنماط الحكم والإدارة، وهي التحولات التي تسارعت منذ أواسط ذلك القرن، فقد عاد، في كتابه الثاني "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠ - ١٩١٨ (قراءة جديدة)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، الذي بدأه منذ مطلع القرن الثامن عشر، ليتساءل عن صحة تحديد حدث أو تاريخ دقيق لبداية تاريخ فلسطين الحديث، يصبح فاصلاً بين ما قبل وما بعد ذلك الحدث أو التاريخ.

وفي دراسته عن أهالي جبل نابلس، أكد بشارة دوماني، الذي طمح إلى تجاوز التقسيمات المعهودة لتاريخ فلسطين وإلى اقتراح حدود جديدة في الزمان والمكان على السواء، أن انطلاقه من مطلع القرن الثامن عشر يهدف إلى وصل "ما قطعه الفصل المصطنع بين مرحلتين من مراحل تاريخ فلسطين العثماني".

غير أن الاختلاف لم يقتصر، في الواقع، على تفضيل مطلع القرن الثامن عشر أو منتصف القرن التاسع عشر، كنقطة انطلاق لدراسة تاريخ فلسطين الحديث، إذ ظهرت اجتهادات أخرى رأى أصحابها نقطة انطلاق تاريخ فلسطين "الحديثة" في الانتفاضة المسلحة التي اندلعت سنة ١٨٣٤ ضد القوات المصرية، وذلك لأنها كانت - كما قدر باروخ كيمرلنغ ويوئيل شموئيل مغدال - "أول حركة سياسية واحدة جمعت فئات الشعب الثلاث من فلاحي الريف وزعمائهم، وأعيان المدن، والبدو"، أو رأوا نقطة الانطلاق هذه في عهد حاكم عكا والساحل، ظاهر العمر، باعتباره أن تجربته - كما افترض - "حملت - بالرغم من فشلها - بداية وعي كيان سياسي وتطور ملموس في الاقتصاد والتصدير إلى الخارج".

## التواصل والانقطاع

هذا عن الإشكالية الأولى. أمّا بخصوص الإشكالية الثانية، المتعلقة بالتواصل والانقطاع، أو بالتقليد والتحديث، فأود قبل أن أعالجها في حالة فلسطين الخاصة، أن أتقدم بالملاحظات التمهيديّة العامة التالية:

أولاً: إن الافتراض القائل إن الولايات العربية كانت في إبان العهد العثماني تغط في سبات عميق قبل أن يوقظها التدخل الأوروبي وسياسة الإصلاح العثمانية، هو افتراض لا يستأهل أن نتوقف عنده، وذلك لسبب بسيط هو أن تاريخ المجتمعات البشرية، في مختلف مراحل تطورها، لم يعرف قط حالة من الجمود أو السبات.

ثانياً: إن إشكالية التواصل والانقطاع، أو التقليد والتحديث، هي أكثر تعقيداً من مجرد اختزالها إلى مجرد ثنائية إمّا هذا وإمّا ذاك؛ فقد نجد أنفسنا أمام تشكيلات اقتصادية واجتماعية تمر بمراحل انتقالية طويلة، وتشهد بالتالي تعايشاً بين التقليد

والتحديث، أو بين القديم والجديد. وبصورة عامة، فإن المجتمعات التي عانت جرأً الظاهرة الاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر مرت بهذه المرحلة من الانتقال الطويل، التي لم تنته إلى اليوم في بعض الحالات.

ثالثاً: لوحظ، في الأعوام الأخيرة، بين الباحثين الذين تصدوا لدراسة التاريخ العربي في العصر الحديث، بروز توجه ينطلق من افتراض أن التدخل الأوروبي، اعتباراً من حملة نابليون بونابرت، قطع طريق التقدم أمام المجتمعات العربية بقضائه على العوامل التي راحت تتجمع، منذ القرن الثامن عشر، والتي كان في وسعها إطلاق نهضة، اقتصادية واجتماعية، عربية معتمدة على الذات. وإذ يشكل مثل هذا التوجه رداً مشروعاً على مقولة أن التدخل الأوروبي أيقظ المجتمعات العربية من سباتها، إلا إنه، باستهانتها بدور التدخل الأوروبي في القرن التاسع عشر، ولا سيما في النصف الثاني منه، في المساهمة في إطلاق دينامية اجتماعية جديدة، نجم عنها عدد من التحولات النوعية والجزرية المختلفة عن كل سابقتها؛ أقول إنه بموقفه هذا ظل رهين أصالة موهومة، شكل البحث المستمر عنها والحنين إليها، في اعتقادي، عاملاً من العوامل التي حالت دون تقدم العرب وأبقت فكرهم، الحديث والمعاصر، عاجزاً إلى اليوم عن التحرر من الثنائيات التي حشر نفسه في داخلها.

وأنتقل، بعد هذه الملاحظات التمهيديّة الثلاث، لأعالج هذه الإشكالية في الحالة الفلسطينية الملموسة، وذلك عبر نقاش بعض الأفكار التي تضمنتها الدراسة المهمة التي أنجزها بشارة دوماني بعنوان "إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس ١٧٠٠ - ١٩٠٠"، التي صدرت طبعها العربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت سنة ١٩٩٨.

يطمح دوماني، بدايةً، إلى إعادة التفكير في التاريخ العثماني، وإبراز ديناميات ما يسميه "الحياة البروفنسالية" في بقاع الداخل العثماني الواسعة، ولا سيما دور التجار والفلاحين في تشكيل العلاقات المدنية - الريفية، وذلك بهدف دحض افتراض الانقطاع التاريخي، القائم على تقسيم تاريخ فلسطين إلى مرحلتين إحداهما منقطعة عن الأخرى: تقليدية وحديثة، والذي يزعم أصحابه أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد انقطاعاً حاداً عن الماضي، نجم عن التدخل الخارجي وما فرضه من تحول رأسمالي. وفي مواجهته هذا الافتراض، يحاول دوماني أن يبين كيف أن كثيراً من المؤسسات والممارسات، التي تترابط عادة مع ما يسمى التحديث والتحول الرأسمالي، مثل الاقتصاد النقدي وتحويل الأرض إلى سلعة وبروز فئة من ملاك الأرض، كان قائماً في جبل نابلس قبل ما يفترض أنه تاريخ إدخالها على يد الاحتلال المصري، أو "التنظيمات" العثمانية أو التوسع الأوروبي والاستيطان اليهودي؛ وبالمثل، فإن ما يسمى أنماطاً تقليدية من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي بقي قائماً حتى فترة

متقدمة من القرن العشرين.

وأنا إذ أتفق مع دوماني في رفضه افتراض الانقطاع الذي شهده التاريخ الفلسطيني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإنني أختلف معه في الموقف من طبيعة التحولات الرأسمالية التي طرأت، في تلك الفترة، على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، بفعل سياسة الإصلاح العثمانية وتوسع التدخل الأوروبي. صحيح أن هذه التحولات لم تكن نبتة غريبة مقطوعة الجذور عن الماضي، إلا إنها كانت مختلفة تماماً، من حيث نوعيتها ونتائجها، عن كل ما سبقها ومهد الطريق أمامها. تكفي الإشارة هنا إلى الزيادة التي طرأت على عدد سكان فلسطين، الذي انتقل، بحسب بعض التقديرات، من ٢٨٠,٠٠٠ نسمة، في مطلع القرن التاسع عشر، إلى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة، في نهايته، وذلك بفضل تطور الأوضاع الاقتصادية وتحسن الأحوال الصحية، وكذلك الإشارة إلى التوسع الذي شهدته شبكة المواصلات وإلى التطور الذي عرفته وسائل النقل، إذ تم سنة ١٨٦٩ إنجاز أول طريق للعربات يربط يافا بنابلس، وافتتح سنة ١٨٩٢ أول خط لسكة الحديد يربط ما بين يافا والقدس، وكذلك إلى التطور الذي شهدته أدوات الإنتاج، إذ صارت فلسطين تشهد، اعتباراً من سبعينات ذلك القرن، استخدام المحركات في الري، والمحراث والمنجل الحديثين والحصادات والأسمدة في الزراعة، والمحرك البخاري في طحن الحبوب، بالإضافة إلى التطور الذي شهده الوضعان التعليمي والثقافي.

وهنا أقول، تعليقاً على ما يعتقده دوماني: إن الاقتصاد النقدي، وتحول الأرض إلى سلعة، وبروز فئة من ملاك الأرض، وتوظيف الأموال في الزراعة التصديرية، إن هذا كله لا يكفي للحديث عن تحول المال إلى رأس مال، على اعتبار أن مثل هذا التحول يحتاج، كي يتحقق، إلى جملة من الشروط، سأتوقف عند اثنين منها: أولهما توفر غطاء قانوني يشرعن عملية تحول الأرض إلى سلعة، ويحمي حقوق أصحابها في ملكيتها وفي تداولها كسلعة، وهو الأمر الذي لم يحدث إلا في ضوء سياسة الإصلاح العثماني وبعد صدور عدد من القوانين، من أهمها قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، وقانون نظام الطابو لعام ١٨٦١، وقانون تملك الأجانب للأرض لعام ١٨٦٧، بالإضافة إلى كل الإصلاحات التي عقيبت صدور هذه القوانين وصارت تسمح، في ظروف معينة، بشراء الأراضي الأميرية وتسجيل أراضي الوقف كملك خاص للمتصرف فيها. أما ثانيهما، المرتبط بالأول، فهو تحول قوة العمل إلى سلعة وبروز فئات تفتقد وسيلة الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض، وتلجأ إلى العمل المأجور كي تضمن معيشتها، وهو ما تحقق في ضوء بروز ظاهرة انتزاع الأرض من أيدي الفلاحين المتصرفين فيها، وذلك بغرض تحويلها إلى مزارع رأسمالية كبيرة، ولا سيما بيارات برتقال (صارت تصدر من يافا وحدها ربع مليون صندوق سنوياً إلى بريطانيا في منتصف تسعينات القرن التاسع

عشر)، أو بيعها إلى الرأسماليين الأوروبيين واليهود، كما فعل بعض ملاك الأرض الكبار الغائبين (الذين نقلت الحكومة إليهم في سنة ١٨٦٩ وحدها - كما يذكر شولش - ملكية أراضي ١٧ قرية وبلدة في مرج ابن عامر)، وكذلك في ضوء تسريع إلحاق الزراعة بالسوق الرأسمالية العالمية عن طريق إخضاعها للزراعة الدائمة وتوجيه إنتاجها نحو التصدير، بما يخدم حاجات الأسواق الخارجية.

والواقع أن دوماني لم يغفل الإشارة إلى التحول الذي طرأ على ملكية الأرض وعلى طبيعة الزراعة الفلسطينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنه بافتراضه قيام ما يسميه طبقة وسطى ريفية بتأدية دور فعال في الوساطة في حركة رأس المال التجاري والعلاقات المدنية - الريفية (من دون أن يسند افتراضه هذا سوى بوثيقة واحدة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبالتحديد إلى أيار/مايو ١٨٤٩، وتشير إلى تقسيم أرباح شركة أقامها خمسة قرويين، لم يكن أحد منهم ينتمي إلى الحمايل الحاكمة أو إلى السواد الأعظم من الفلاحين الفقراء)؛ أقول إنه بافتراضه هذا يستهين - كما بد لي - بأهمية العملية التي جرت لانتزاع الأرض، من خلال اللجوء إلى أساليب باتت معروفة، من أيدي قطاعات واسعة من الفلاحين المتصرفين فيها، الأمر الذي نجم عنه توسيع المجال الاجتماعي ليس لـ "طبقة وسطى ريفية"، راح ينحسر حجم ملكيتها (إذ يشير بعض المصادر إلى أن مساحة الملكيات الصغيرة والمتوسطة تدنت، في المناطق الجنوبية من فلسطين، من ٥٠٪ إلى ٢٠٪)، وإنما لفئة اجتماعية جديدة، أطلق عليها أسعد أعات، في دراسته عن "ملكية الأراضي في فلسطين قبل الانتداب البريطاني" ("صامد الاقتصادي"، بيروت، العدد ١٦، آذار/مارس ١٩٨١، ص ٣٦ - ٤٥)، اسم "مالكي سندات الطابو"، الذين صار ١٣٤ واحداً منهم فقط يمتلكون ٣,١٣١,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية في سنة ١٩٠٩.

### الهوية وتبلور الوعي

أتي الآن إلى الإشكالية الثالثة والأخيرة، المتعلقة بالهوية وتبلور الوعي الوطني الحديث، وهي إشكالية ينبع تعقيدها، كما كنت ذكرت، من أن فلسطين لم تكن وحدة إدارية وسياسية قائمة بذاتها طوال العصر العثماني، وإنما كانت تشكل، بمختلف مناطقها، جزءاً من بلاد الشام، إذ كانت ألوية القدس ونابلس وعكا تتبع ولاية صيدا، ثم صارت، بعد صدور قانون الولايات وتشكيل ولاية سوريا الجديدة، في سنة ١٨٦٤، تابعة لدمشق. وما بين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٨٧٤، انفصل لواء القدس وتحول إلى متصرفية ذات إدارة مستقلة مرتبطة مباشرة بالباب العالي، ومشكلة من أقضية غزة ويافا والخليل.

وأود، في هذا السياق، أن أناقش بعض الأفكار التي تحاول إرجاع تشكل الهوية

الفلسطينية وبروز الوعي، أو الولاء، الوطني، بين السكان الفلسطينيين إلى القرن التاسع عشر، وتربطه بمحاولات ومشاريع التوحيد الإداري للمناطق الفلسطينية، وخصوصاً حول منطقة القدس.

فعادل مناع يستخلص مثلاً، في خاتمة كتابه: "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠ - ١٩١٨"، أنه على الرغم من أن فلسطين كانت، طوال العهد العثماني، بلداً مقسماً إلى ألوية إدارية متعددة، لا وحدة سياسية واحدة، فإن ذلك "لا يعني أن تاريخ هذه الألوية والأنحاء كان منفصلاً تماماً بعضه عن بعض"؛ فالحقيقة - كما يكتب - "هي أن التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفلسطين طغى عليه الاتصال، انسجاماً وتعاوناً أحياناً، وتنافساً وتناحراً أحياناً أخرى". وكان بطرس أبو منة، في تقديمه كتاب مناع الأول: "أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ - ١٩١٨)"، قد توقف مطولاً عند هذه المسألة، إذ قدر أنه نتيجة التحولات الإدارية والسياسية، التي طرأت بعد سنة ١٨٤١، "بدأت تظهر في [فلسطين] صورة لكيان منفرد كانت القدس مركزاً إدارياً له"، معتبراً أن قيام الباب العالي بفصل متصرفية القدس عن ولاية سوريا ساعد "في تبلور فكرة كيان فلسطيني خاص". أما ألكسندر شولش، فقد كان سبق كلاً من مناع وأبو منة إلى تبني هذه الفكرة، إذ رأى، في كتابه: "تحولات جزرية في فلسطين ١٨٥٦ - ١٨٨٢"، أن فلسطين اتخذت ببطء، خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، "شكلاً محدداً في وعي سكانها ووعي الحكومة المركزية [العثمانية] أيضاً؛ ومع تقديره أن تصور فلسطين كوحدة (كأرض مقدسة) "نما عند الأوروبيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على نحو أدق وأقوى مما كان الأمر عليه عند السكان المحليين أو عند الإدارة العثمانية"، إلا إنه اعتبر أن فكرة الانتماء كانت ماثلة للعيان، بين هؤلاء السكان، "تحت السطح المتقلب للحدود الإدارية منذ سنة ١٨٣٠"، وهو انتماء أخذت ملامحه تتضح، كما يتابع، منذ السبعينات، بحيث يمكن الاستخلاص أن "إقليم فلسطين، زمن الانتداب، لم يكن كياناً مختلفاً من صنع الاستعمار".

غير أنني أرى، من جانبي، أن افتراض بروز كيان فلسطين خاص وشعور بالانتماء إليه، منذ القرن التاسع عشر، هو افتراض غير سديد، على اعتبار أن بروز الوعي الوطني الحديث لا يتوقف على محاولات التوحيد الإداري لمناطق متنوعة فحسب - وهي محاولات ظلت جزئية وغير حاسمة، قبل مطلع عشرينات القرن العشرين، في الحالة الفلسطينية - بل يتوقف أيضاً، في المقام الأول، على نشوء فئة اجتماعية جديدة تتبنى الفكرة الوطنية الحديثة وتبلور الوعي بها وتشيعه خارج صفوفها، من خلال وسائل وأدوات حديثة. وبكلمات أخرى: لا أعتقد أن في الإمكان الحديث عن وعي وطني حديث في مناطق فلسطين قبل انفصال حقل العلم عن حقل



الدين، وبروز التعليم الحديث "العلماني"، وتوفر فرصة الاحتكاك بالأفكار الأوروبية، ونشوء أنتلجنسيا حديثة، وظهور الطباعة وانتشار الصحافة المطبوعة. وهي كلها أمور لا يمكن الحديث عنها قبل نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

وكنت، في كتابي "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ - ١٩٩٣" (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي؛ دمشق: دار المدى، ١٩٩٥)، قد توقفت مطولاً أمام هذا الموضوع، إذ افترضت أن الوعي القومي العربي، الذي عبر عنه العرب الفلسطينيون الذين شاركوا في تأسيس الأحزاب والجمعيات القومية الإصلاحية وانخرطوا في نشاطها، راح يتطبع بطابع خاص، طابع الانتماء إلى أرض ووطن محددين، مع تزايد الشعور بالخطر الصهيوني، ولا سيما بعد قدوم مهاجري الموجة الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في العقد الأول من القرن العشرين، الذين رفعوا شعاراً: "احتلال الأرض" و"العمل العبري". وهذا "التمايز" الفلسطيني، في إطار الحركة القومية العربية الجامعة، عبرت عنه الصحف الفلسطينية، التي راحت تصدر منذ سنة ١٩٠٨، وفي مقدمها صحيفة "الكرمل" الحيفاوية، لصاحبها نجيب نصار، وصحيفة "فلسطين" اليافاوية، لصاحبها عيسى داود العيسى، وتشد على أهمية قيام "جامعة عربية فلسطينية"، يشكّلها "الشرفاء والكبراء والمتعلمون والغيورون في فلسطين"، للعمل على "حفظ البلاد وإحيائها" ("الكرمل"، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩١٣). لكنني بينت، في الوقت نفسه، أن هذا الشعور "الوطني" البدئي لم يخرج، طوال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، عن إطار الفكرة القومية العربية الجامعة، التي جسدت طموح العرب، وخصوصاً في المشرق العربي، إلى التحرر والتوحد ضمن دولة واحدة. ففي أيار/مايو ١٩١٨، تبني ممثلو العرب الفلسطينيين علم الثورة العربية ونشيدها، وشكلت تعبيراتهم السياسية الأولى، التي اتخذت شكل الجمعيات الإسلامية - المسيحية، جزءاً لا يتجزأ من الحركة القومية المتمركزة في دمشق. وفي المؤتمر الذي عقدته هذه الجمعيات في القدس، في مطلع شباط/فبراير ١٩١٩، جرى التشديد على اعتبار فلسطين "جزءاً من سورية العربية، إذ لم يحدث قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات". وقد ثبت المؤتمر السوري العام، الذي عقد في دمشق مطلع حزيران/يونيو ١٩١٩، هذا الهدف، ودعا إلى "عدم فصل القسم الجنوبي من سورية، المعروف بفلسطين، والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري"، وإلى الاعتراف باستقلال سورية وصيانة وحدتها. وبعد ذلك، شارك ممثلون فلسطينيون في أجهزة ومؤسسات الدولة العربية، التي أعلنت في دمشق ونصبت فيصل ملكاً عليها.

غير أن هذه الاندفاعية الوجدانية ما لبثت أن توقفت في سنة ١٩٢٠ بفعل عاملين مترابطين، أديا إلى انقسام الحركة القومية العربية الجامعة إلى جداول إقليمية، أصبح

لكل منها أهدافه الخاصة. ففي نيسان/أبريل من تلك السنة، أضفى مؤتمر "سان ريمو" الشرعية الدولية على احتلال الأقاليم العربية من جانب القوى الاستعمارية الغربية، إذ فرضت فرنسا انتدابها على سورية ولبنان، وفرضت بريطانيا انتدابها على فلسطين والعراق؛ وفي تموز/يوليو، احتلت القوات الفرنسية، التي قدمت من بيروت، دمشق وقضت على حكم الملك فيصل. وهكذا، وفي ظروف التجزئة الاستعمارية لبلاد الشام، عُقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في حيفا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، ودعا إلى تأليف حكومة وطنية في فلسطين مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان، الذين وجدوا في البلد قبل الحرب، من دون أن يشير بصورة واضحة إلى الوحدة مع سورية.

وأعود هنا من جديد، وفي الختام، إلى إشكالية التقليد والتحديث، لأقول إن هذا الوعي، أو الولاء، الوطني الحديث، الذي صار يعبر عن نفسه في إطار وحدة إدارية وسياسية قائمة بذاتها ومستقلة عن سورية، هي فلسطين الانتدابية، لم يطغ تماماً، وبصورة حصرية، على مشاعر السكان الفلسطينيين، وإنما ظل يشكّل، بارتباطه بالعروبة، مركباً من مركبات الهوية الفلسطينية، إلى جانب ولاءات أخرى، تعود إلى الماضي البعيد، وتنبع من الدين، والمنطقة، والعائلة، وقد تجد بعض تفسيرها في ما سمّيته مرحلة الانتقال الطويلة، أحياناً، التي تمر بها المجتمعات من المؤسسات والعلاقات السابقة للرأسمالية إلى المؤسسات والممارسات الرأسمالية الحديثة. [في شأن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997) ■.]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>